PUBLIC

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

إجراءات ترامب الجمركية تعيد اختبار مرونة الأسواق العالمية

التعليق على أداء الاسواق

شهدت الأسواق المالية تقلبات جديدة هذا الأسبوع، إذ تداولت الأسهم الأمريكية ضمن نطاق محدود بعدما أعلن الرئيس ترامب عن فرض رسوم جمركية بنسبة 35% على السلع الكندية، بالإضافة إلى رسوم جمركية تصل إلى 30% على الإتحاد الأوروبي والمكسيك، مما أثار موجة جديدة من المخاوف التجارية. وارتفع مؤشر ستاندرد اند بورز 500 بنحو 0.01%، فيما فقد مؤشر داو جونز نحو 0.96% من قيمته خلال الأسبوع. من جهة أخرى، ارتفع الدولار الأمريكي نتيجة تصاعد معنويات تجنب المخاطر، مما دفع بالجنيه الإسترليني للتراجع أمام الدولار الأمريكي ليتداول بالقرب من مستوى 1.3499، بعد صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة والتي جاءت دون التوقعات (-0.1% لشهر مايو). وفي المقابل، كشفت بيانات طلبات الحصول على إعانات البطالة الأمريكية عن أداء أقوى من المتوقع، (انخفضت إلى 227,000 طلب مقابل 235,000 طلب، وفقاً للتوقعات السابقة)، ما يشير إلى استمرار مرونة سوق العمل. وساهم ذلك في ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات إلى 4.41%، مع تقليص الأسواق لتوقعاتها بشأن خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة في المدى القريب، وسط حالة من الضبابية المحيطة بالتوترات التجارية.

الولايات المتحدة

الرئيس ترامب يعلن عن فرض رسوم جمركية جديدة

صعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من حدة التوترات التجارية بإعلانه يوم الإثنين عن حزمة جديدة من الرسوم الجمركية "المتبادلة" استهدفت 14 دولة، إذ تصل بعض هذه الرسوم إلى 40%. وعلى الرغم من أن تنفيذ هذه الرسوم كان مقرراً في منتصف الأسبوع، إلا أن ترامب وقع أمراً تنفيذياً يؤجل سريانها (باستثناء تلك المفروضة على الصين) حتى الأول من أغسطس. واستهدفت الإجراءات الجديدة الدول التي تسجل فوائض تجارية كبيرة مع الولايات المتحدة أو تطبق سياسات يراها ترامب معرقلة للصادرات الأمريكية. وأبدت كل من اليابان وكوريا الجنوبية، المستهدفتين برسوم جمركية بنسبة 25%، اهتمامهما بالدخول في مفاوضات إضافية. وفي تحرك لاحق، أعلن ترامب عن فرض رسوم جمركية بنسبة 35% على السلع الكندية، إلى جانب رسوم جمركية تصل إلى 30% على صادرات الاتحاد الأوروبي والمكسيك. وشملت الحزمة فرض رسوم شاملة على قطاعات رئيسية، من بينها رسوم جمركية بنسبة 50% على واردات الألمنيوم والصلب، ورسوم بنسبة 25% على السيارات والشاحنات الأجنبية، بالإضافة إلى رسوم جمركية بنسبة 50% على واردات النحاس ستدخل حيز التنفيذ الشهر المقبل. ويشار إلى أن الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الكندية بنسبة 35% تعد إجراءً منفصلاً عن تلك التعريفات القطاعية.

محضر اجتماع الجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة

كشف محضر الاجتماع الأخير للجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة أن غالبية مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي يرون أن خفض أسعار الفائدة سيكون ملائماً في وقت لاحق من العام الجاري، إلا أن الآراء ما تزال منقسمة بشأن توقيت هذا الخفض. ففي حين رجح بعض صانعي السياسات بدء خفض الفائدة اعتباراً من الاجتماع المقبل، دعا آخرون إلى الإبقاء عليها دون تغيير حتى نهاية العام. وكان الاحتياطي الفيدرالي قد أبقى على أسعار الفائدة في نطاق يتراوح في حدود 4.25% - 4.50% للمرة الرابعة على التوالي خلال اجتماعه في يونيو، مشيراً إلى استمرار حالة عدم اليقين، وإن كانت قد تراجعت جزئياً بفعل انحسار التوترات التجارية، والتغيرات التي طرأت على السياسات الحكومية، إضافة إلى عوامل جيوسياسية. وفي ظل هذه المعطيات، تقوم الأسواق حالياً بتسعير سيناريو يتضمن خفض سعر الفائدة مرتين خلال الفترة المبقية من العام 2025، ما قد يخفض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى نطاق يتراوح بين 3.75% و4.00%.

انخفاض طلبات الحصول على إعانات البطالة الأمريكية

تراجعت مطالبات البطالة الأولية في الولايات المتحدة بشكل غير متوقع إلى أدنى مستوياتها المسجلة في سبعة أسابيع، مما يشير إلى استمرار تردد أصحاب العمل تجاه تسريح الموظفين، وذلك على الرغم من المؤشرات الدالة على تباطؤ سوق العمل على نطاق واسع. ووفقاً لبيانات وزارة العمل الأمريكية، انخفض عدد المطالبات بمقدار 5,000 طلب إلى 227,000 طلب معدل موسمياً خلال الأسبوع المنتهي في 5 يوليو، مقارنة بتوقعات الاقتصاديين البالغة 235,000 طلب. وقد تعكس هذه القراءة تأثيرات موسمية مرتبطة بعطلة الرابع من يوليو، إذ عادة ما تتسم بيانات فترة العطلات بالتذبذب، مما قد يحد من الضغوط الفورية على مجلس الاحتياطي الفيدرالي لاتخاذ قرار وشيك بخفض أسعار الفائدة.

وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 97.85.

المملكة المتحدة

انكماش الاقتصاد البريطاني

سجل الاقتصاد البريطاني انكماشاً غير متوقع بنسبة 0.1% في مايو، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الوطني، متجاوزاً التوقعات التي رجحت تحقيق نمو بمعدل هامشي. ويأتي هذا التراجع للشهر الثاني على التوالي بعد انخفاض بنسبة 0.3% في أبريل، في وقت يواجه فيه الاقتصاد ضغوطاً متزايدة جراء الرسوم الجمركية الأمريكية واستمرار حالة عدم اليقين على الساحة التجارية العالمية. وجاء الانكماش مدفوعاً بهبوط في الإنتاج الصناعي (-0.9%)، إلى جانب تراجع نشاط قطاع الانشاءات (-0.6%). وتشكل هذه الأرقام ضربة لرؤية وزيرة المالية راشيل ريفز التي تضع النمو الاقتصادي وخفض العجز في صدارة

أولوياتها. وعلى الرغم من النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام بنسبة 0.7%، إلا أن هذا النمو يبدو أنه جاء قبيل إعلانات الرئيس ترامب حول فرض رسوم جمركية جديدة، ولا يتوقع استمراره بالوتيرة ذاتها في ظل الأوضاع الحالية. وفيما يواصل التضخم البريطاني تسجيل مستويات مرتفعة، إذ بلغ معدل التضخم الكلي 3.4% والتضخم الأساسي 3.5%، فإن البيانات الضعيفة للناتج المحلي الإجمالي عززت رهانات السوق بشأن خفض وشيك لسعر الفائدة من قبل بنك إنجلترا خلال أغسطس المقبل، مما قد يخفض سعر الفائدة إلى 4.0%. وفي هذا السياق، واصل الجنيه الإسترليني أداءه الضعيف، إذ تراجع الجنيه الإسترليني أمام الدولار الأمريكي بنسبة 0.55% عقب صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3499.

آسيا والمحيط الهادئ

الاحتياطي الأسترالي يفاجئ الأسواق بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير

في خطوة خالفت توقعات الأسواق، قرر بنك الاحتياطي الأسترالي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير عند مستوى 3.85%. ويأتي قرار تخلي الاحتياطي الأسترالي عن خفض سعر الفائدة للمرة الثالثة خلال العام الحالي على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام، واستقرار التضخم عند 2.1%، إضافة إلى تصاعد المخاطر العالمية المرتبطة بالسياسات التجارية للرئيس ترامب. وشهد اجتماع مجلس السياسة النقدية انقساماً واضحاً، إذ صوت ستة أعضاء لصالح تثبيت سعر الفائدة، بينما أيد ثلاثة أعضاء إجراء خفض إضافي، ما يمثل انعطافاً عن الإجماع السابق في اتخاذ القرارات. وأكد البنك المركزي أنه بحاجة لمزيد من البيانات الاقتصادية لتقييم المسار المستقبلي للتضخم، مشيراً إلى أن أي خفض محتمل لسعر الفائدة في اجتماع أغسطس سيعتمد على نتائج مؤشر أسعار المستهلكين على أساس ربع سنوي. وارتفع الدولار الاسترالي أمام الدولار الأمريكي عقب صدور القرار المفاجئ للبنك المركزي.

وأنهى الدولار الاسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6578.

الاحتياطي النيوزيلاندي يثبت أسعار الفائدة

ثبت بنك الاحتياطي النيوزيلندي أسعار الفائدة الرسمية عند 3.25% في يوليو 2025، محافظاً على أدنى مستوياتها منذ أغسطس 2022، بما يتسق مع توقعات السوق. وأرجع البنك قراره إلى استمرار حالة عدم اليقين والمخاطر التضخمية قصيرة الأجل، مرجئاً اتخاذ أي خطوات إضافية حتى اجتماع أغسطس المقبل. وسجل معدل التضخم السنوي 2.5% في الربع الأول من العام 2025، وظل ضمن النطاق المستهدف البالغ 1-3%. ويتوقع البنك أن يقترب التضخم من الحد الأعلى لهذا النطاق خلال الربعين الثاني والثالث من العام، قبل أن يعاود التراجع نحو نقطة الوسط البالغة 2%، مدفوعاً بتباطؤ التضخم الأساسي وتراجع النشاط الاقتصادي. وعلى صعيد النمو، انكمش الاقتصاد النيوزيلندي بنسبة 0.7% على أساس سنوي في الربع الأول من العام، وهو تراجع جاء أقل من التوقعات، ما يشير إلى تحسن نسبي مقارنة بالربع السابق. إلا أن لجنة السياسة النقدية أكدت أن التعافي ما يزال هشاً، محذرة من أن استمرار الضبابية قد يضعف أنشطة المستهلكين وقطاعات الأعمال في الفترة المقبلة.

وأنهى الدولار النيوزيلاندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6009.

بيانات مختلطة للتضخم الصيني

ارتفعت أسعار المستهلكين في الصين بنسبة 0.1% على أساس سنوي خلال شهر يونيو 205، في أول قراءة إيجابية منذ يناير، لتعكس بذلك ثلاثة أشهر من التراجع المستمر. وجاء هذا الارتفاع، خلافاً للتوقعات التي أشارت إلى ثبات معدلات التضخم، نتيجة للدعم الحكومي، إلى جانب حملات التسوق المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والتحسن النسبي للمعنويات تجاه التوترات التجارية مع الولايات المتحدة. وأظهرت البيانات ارتفاع أسعار المواد غير الغذائية الأمريكية بنسبة 0.1%، مدعومة بمكاسب معتدلة في قطاعات الإسكان، والملابس، والرعاية الصحية، والتعليم، بينما واصلت تكاليف النقل تراجعها ولكن بوتيرة أبطأ. في المقابل، استمر انكماش أسعار المواد الغذائية للشهر الخامس على التوالي، وإن كان بوتيرة أضعف. وعلى صعيد التضخم الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، ارتفع المؤشر إلى 0.7%، مسجلاً أعلى مستوياته في 14 شهراً، مقابل 0.6% في مايو. وعلى أساس شهري، انخفض مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.1%، مسجلاً الانخفاض الرابع منذ بداية العام. في المقابل، تسارع انكماش أسعار المنتجين في يونيو، مسجلاً تراجعاً بنسبة 3.6% على أساس سنوي، وهو الأكبر منذ يوليو 2023، متجاوزاً التوقعات التي رجحت انخفاضه إلى 3.2%. ويعكس هذا الاتجاه التأثير المتراكم لحرب الأسعار المحتدمة بين الشركات المحلية منذ سبتمبر 2022. وفي اجتماع اقتصادي رفيع المستوى ترأسه الرئيس شي جين بينغ مؤخراً، انتقد صانعو السياسات بشدة ممارسات خفض الأسعار التي لجأت إليها الشركات لتفريغ المخزون وجذب المستهلكين، خاصة مع تصاعد الضغوط الناتجة عن الرسوم الجمركية الأمريكية. وتعهدت الحكومة باتخاذ إجراءات صارمة لضبط هذه السياسات التي لم تحقق تحفيزاً فعلياً للطلب وأدت بدلاً من ذلك إلى تآكل هوامش الأرباح.

وأنهى اليوان الصيني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 7.1681.

الكويت

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30505.

PUBLIC

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1770	1.1661	1.1790	1.1689	1.1590	1.1750	1.1761
GBP	1.3625	1.3479	1.3657	1.3499	1.3370	1.3600	1.3509
JPY	144.37	144.20	147.51	147.40	146.50	149.00	145.89
CHF	0.7940	0.7917	0.7994	0.7964	0.7870	0.8010	0.7873

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com